

Distr.  
GENERAL

E/1996/56  
20 May 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦

نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦

البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت\*

### المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان:

#### النهوض بالمرأة

تقرير مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة عن دورته السادسة عشرة

#### المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولا - المسائل المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي . . . . . ١ - ٢
٣	ثانيا - اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي . . . . . ٣ - ١٣
٤	ثالثا - التقرير المرحلي للمديرة بالنيابة . . . . . ١٤ - ٤١
٩	رابعا - ربط مراكز التنسيق في شبكة . . . . . ٤٢ - ٥٣
١١	خامسا - تمكين المرأة . . . . . ٥٤ - ٥٨
١٢	سادسا - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ . . . . . ٥٩ - ١١٩
٢٢	سابعا - استنتاجات . . . . . ١٢٠ - ١٤٤
٢٢	ألف - برنامج العمل الشامل للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة . . . . . ١٢٠ - ١٣٥
٢٤	باء - المسائل المتعلقة بالتنفيذ والميزانية . . . . . ١٣٦ - ١٤٤

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٦	١٧٢ - ١٤٥	ثامنا - تنظيم الدورة . . . . .
٢٦	١٦٣ - ١٤٥	ألف - افتتاح الدورة ومدتها . . . . .
٢٩	١٦٦ - ١٦٤	باء - الحضور . . . . .
٣٠	١٦٨ - ١٦٧	جيم - انتخاب أعضاء المكتب . . . . .
٣٠	١٧٠ - ١٦٩	دال - جدول الأعمال . . . . .
٣١	١٧١	هاء - موعد انعقاد دورة المجلس المقبلة . . . . .
٣١	١٧٢	واو - اعتماد تقرير المجلس عن أعمال دورته السادسة عشرة . . . . .

المرفق

٣٢	. . . . .	البيان الذي أدلت به جاكليين مالاغون أمام مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في دورته السادسة عشرة . . . . .
----	-----------	--

### أولاً - المسائل المعروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - استعرض مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، في دورته السادسة عشرة، الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ والتحضيرات لمشاركة المعهد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، الموئل الثاني.

٢ - ويوجه اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الاستنتاجات التي توصل إليها المجلس (الجزء سابعاً).

### ثانياً - اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي

٣ - ناقش مجلس الأمناء في جلسته الأولى المحاضر الحرفية للدورة غير الرسمية لاجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي، المعقودة في بيجين في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والمحاضر الحرفية للدورة الثالثة المعقودة في مقر المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، في إطار البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت. وقدمت البند الأستاذة إلز بوستيل - كوستر، رئيسة اللجنة. وكان معروضاً على المجلس لدى النظر في هذا البند الوثيقة INSTRAW/BT/1996/CRP.4.

٤ - وقدمت رئيسة لجنة التخطيط الاستراتيجي لمحة عامة عن المواضيع الرئيسية التي جرت مناقشتها بالاستناد إلى الإطار المفاهيمي الذي أعد للاجتماع.

٥ - وكان أول موضوع نظر فيه الاجتماع هو أنشطة البحث ووظائف تبادل المعلومات التي يضطلع بها المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وعلى الرغم من أن كلا الموضوعين كانا هاميين، إلا أنه نظراً لإمكانيات المعهد المحدودة فيما يتعلق بالموظفين والميزانية، ينبغي زيادة التركيز على البحوث المسبقة عن طريق إنشاء شبكة تضم الخبراء الاستشاريين والخبراء الأكفاء من المؤسسات الأكاديمية. ومن شأن هذا التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن ييسر هذه العملية. كما أن من شأن هذا التفاعل أن يؤدي إلى تحسين رؤية المعهد ويسهم في مجالات خبرته.

٦ - واستعرضت لجنة التخطيط الاستراتيجي في دورتها الثالثة أداء عمل المعهد، وحالته الإدارية والمالية واحتياجاته السوقية. وتم الاتفاق على أن يناقش المجلس الاعتبارات الخاصة المتعلقة بآلية جمع الأموال. وعلى سبيل المثال يمكن أن يشكل تسويق الخدمات الاستشارية أحد الأساليب الابتكارية في هذا المجال، ويمكن تجميع قائمة بأسماء معاهد البحث والتدريب والخبراء الأكفاء الذين نفذوا أنشطة في مجال القضايا المتعلقة بنوع الجنس، وتصنيفها بحسب المواضيع والمناطق.

٧ - وناقشت اللجنة أيضا المسائل المتعلقة بإتاحة برامج التدريب الداخلي وبرامج التدريب الموجهة لموظفي المعهد، والبرامج التي يمكن أن يوفرها المعهد للمرشحين الخارجيين طبقا لما تنص عليه أحكام نظامه الأساسي.

٨ - وأعرب الرئيس عن ارتياح لجنة التخطيط الاستراتيجي للعمل الذي أنجزته المديرية بالنيابة وأوصى بتعيينها مديرة.

٩ - ولاحظت ممثلة اللجان الإقليمية أن لجنة التخطيط الاستراتيجي كانت تتكون، عندما أنشئت، من خمسة عضوات، خامستهن ممثلة اللجان الإقليمية بحكم وظيفتها. وطلبت توضيحا بشأن التكوين الحالي للجنة نظرا لأن اللجان الإقليمية لم تبلغ بأي اجتماع للجنة منذ عام ١٩٩٤.

١٠ - واتفقت كل من رئيسة اللجنة والمديرة بالنيابة في الرأي مع ممثلة اللجان الإقليمية، وقدمت المديرية بالنيابة بيانا بالأحداث حسب تسلسلها الزمني.

١١ - وبعد ذلك اقترح المجلس العضوات الجديديات للجنة التخطيط الاستراتيجي التالية أسماؤهن وانتخبهن بالتزكية:

الرئيسة:	غيل ساوندرز
نائبة الرئيسة:	سلمى أكونر
العضوات:	استر آشتون
	هويلي كانغوي
	ممثلة اللجان الإقليمية

١٢ - وفيما يتعلق بتمثيل اللجان الإقليمية لوحظ أنه ينبغي مناقشة المسألة مع المنسقة الحالية للجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ).

١٣ - وطلبت العضوة بحكم المنصب الممثلة للبلد المضيف السماح لها بالتعليق على لجنة التخطيط الاستراتيجي قبل اختتام الدورة السادسة عشرة.

#### ثالثا - التقرير المرحلي للمديرة بالنيابة

١٤ - قدمت المديرية بالنيابة للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في الاجتماع الثاني، وفي إطار البند ٥ من جدول الأعمال، تقريرها المرحلي بشأن تنفيذ برنامج أنشطة المعهد في نهاية فترة

السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ والمسائل المتعلقة بالعمليات وسير عمل المعهد (INSTRAW/BT/1996/R.2). وكان معروضا أيضا على المجلس الوثائق INSTRAW/BT/1996/INF/2-5.

١٥ - وتناولت المديرية بالنيابة الأنشطة التي اضطلع بها المعهد على إثر الدورة الخامسة عشرة لمجلس أمناء المعهد (٢٤-٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥). وأشارت إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٥/١٩٩٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، الذي أحاط فيه المجلس علما بتقرير مجلس أمناء المعهد عن دورته الخامسة عشرة<sup>(١)</sup>.

١٦ - وأشارت إلى مشاركة المعهد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومحفل المنظمات غير الحكومية، المعقودين في بيجين، في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وقدمت الوثيقة INSTRAW/BT/1996/INF/2. وأشارت أيضا إلى الأنشطة التي نظمها المعهد للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وقدمت الوثيقة INSTRAW/BT/1996/INF/3.

١٧ - وحللت نطاق ومغزى مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، المعقود في ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وأشارت إلى عناصر معينة يلزم أن ينظر فيها المجلس عند مناقشته استراتيجية جمع الأموال الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (INSTRAW/BT/1996/R.3 و Corr.1).

١٨ - كذلك سلطت الضوء على قرار الجمعية العامة ١٦٣/٥٠، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، المتعلق بالأنشطة الموضوعية للمعهد حسبما وصفت في تقرير الأمين العام (A/50/538)، والذي اقتطعت منه بضعة تعليقات لينظر فيها مجلس أمناء المعهد. كذلك أتيح القرار ١٦٢/٥٠ المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بشأن الإدماج المقترح للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وجرى التعليق عليه.

١٩ - ووجهت المديرية بالنيابة انتباه المجلس إلى تعيين الأمين العام للسيدة روزاريو غرين مستشارة خاصة للأمين العام بشأن قضايا الجنسين.

٢٠ - وأعربت ممثلة اللجان الإقليمية عن امتنانها للجنة الاقتصادية لأوروبا للمساهمات الفنية والمالية التي قدمها المعهد لبرنامجها الإحصائي. وأشارت بوجه خاص الى المنشور الذي اشترك في إعداده المعهد واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمكتب الإحصائي للمجتمعات الأوروبية وإحصاءات السويد، المعنون "المرأة والرجل في أوروبا وأمريكا الشمالية" (Women and Men in Europe and North America)، والدراسة المعنونة "استخدام المرأة لوقتها في أوروبا وأمريكا الشمالية" (Time use of Women in Europe and North America) وهما منشوران اشترك في نشرهما المعهد واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وذكرت على وجه التحديد ضرورة إيراد المساهمات التي قدمها المعهد في التقرير.

٢١ - واستجابة لطلب المجلس، قدمت المديرية بالنيابة لمحة عامة أكثر شمولاً عن مشاركة المعهد في ذلك المؤتمر والمحفّل. وذكرت أن المعهد نظم خلال المؤتمر مناسبتين خاصتين بالاشتراك مع إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وبمساهمة مالية من معهد البيئة السويدي والوكالة السويدية للتنمية الدولية، أحدهما بشأن المرأة وإدارة الموارد الطبيعية، والآخر بشأن تمكين المرأة من أداء دورها في المجالين الاقتصادي والسياسي والحاجة إلى الإحصاءات المتعلقة بالجنسين.

٢٢ - وتم في المحفل تنظيم أربعة أفرقة مناقشة بشأن المسائل التالية: (أ) الإحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت والاعتراف بمساهمات المرأة والرجل بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ (ب) المرأة، والمياه والنظافة البيئية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والوكالة السويدية للتنمية الدولية؛ (ج) تمكين المرأة من أداء دورها في المجالين الاقتصادي والسياسي بالتعاون مع معهد البيئة السويدي والوكالة السويدية للتنمية الدولية؛ وتسخير وسائط الإعلام والاتصالات للنهوض بالمرأة: نماذج من أجل تغطية عالمية، بالتعاون مع الرابطة الإيطالية للمرأة في التنمية.

٢٣ - أشارت رئيسة المجلس خلال الفترة المستعرضة، التي ترأست كلتا المناسبتين الخاصتين للمعهد، إلى أن أثر المعهد في المؤتمر كان أقوى مما كانت تتوقع. وذكرت أن المعهد تلقى كلمات ثناء فيما يتعلق بنوعية ومحتوى الوثائق التي قدمت في المؤتمر والمؤتمرات الصحفية التي حضرها عدد كبير من الجمهور.

٢٤ - وهنا المجلس المعهد على مشاركته الموفقة في المؤتمر واستفسر عن أنشطة المتابعة المحددة التي ينوي المعهد الاضطلاع بها. وأبلغت المديرية بالنيابة المجلس أن المعهد يقوم بإعداد منشور بشأن الإجراءات والتوصيات المنبثقة عن تلك الأنشطة. وذكرت أن المعهد سيقوم أيضاً بتحليل الالتماسات التي وردت إليه وذلك في ضوء برنامج أنشطته، وبالتشاور مع اللجان الإقليمية، وفقاً للأولويات الإقليمية المحددة في منهاج العمل المعتمد في بيجين<sup>(٧)</sup>.

٢٥ - وفيما يتعلق بتنفيذ منهاج العمل الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠، قامت مديرة شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة بإطلاع المجلس على ما اتخذته الأمانة العامة من إجراءات. وقالت إن الشعبة سترصد بعناية الأنشطة الحكومية لكفالة التنفيذ التام للمنهاج.

٢٦ - وأبلغت المجلس أيضاً أن شعبة النهوض بالمرأة ستقوم بتنسيق تنفيذ منهاج العمل على نطاق المنظومة بما في ذلك الجوانب الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات.

٢٧ - وفيما يتعلق بمهام المستشارية الخاصة للأمين العام بشأن قضايا الجنسين، أبلغت المديرية بالنيابة المجلس أن المستشارية الخاصة عقدت اجتماعاً عاماً في الأسبوع الثاني من شباط/فبراير ١٩٩٦ مع رؤساء جميع الإدارات والمنسقين، بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة في منظومة الأمم المتحدة، بهدف تحديد الوسائل

الممكنة للاستجابة، بصورة منسقة، لمنهاج العمل. وتم تحديد ثلاث فئات رئيسية من الأنشطة، وهي: السياسات والبحوث، والأنشطة التنفيذية، وتحسين مركز المرأة في الأمم المتحدة.

٢٨ - وشدد المجلس على الحاجة إلى تكثيف جهوده لإدراج منظور الجنسين والمسائل والتحليلات المراعية للجنسين في أعمال المعهد، وفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى، إذ أن هذه المفاهيم ليست معروفة بصورة شائعة في كثير من البلدان.

٢٩ - وأكد المجلس من جديد أن البحث عن منهجية تركز لا على المرأة وحدها ولكن على العلاقة بين المرأة والرجل مهم لمعالجة الشواغل المرتبطة بالجنسين. واقترح أن يدرج المعهد هذا الشاغل في تقاريره وفي صلب أنشطته.

٣٠ - وعلقت المديرية بالنيابة قائلة إن ترجمة مفاهيم معقدة مختصرة في كلمة واحدة، كما هو الحال في كلمة "Gender" (الجنسين) أو "Empowerment" (التمكين)، تتطلب فهما كافيا للظروف الثقافية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والسياسية لمختلف البلدان.

٣١ - وذكرت مديرة شعبة النهوض بالمرأة أن تعبير "الجنسين" مصطلح مقبول في الأمم المتحدة وأن مفاهيم المؤتمر المعني بالمرأة وتوصياته ستظل حبرا على ورق ما لم ينجح المعهد وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشعبة النهوض بالمرأة والأجهزة المقابلة لها والمختصة بوضع السياسات في بعث الحياة فيها.

٣٢ - وشددت ممثلة اللجان الإقليمية على الحاجة إلى تحليل المزايا النسبية لمختلف وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعلى الحاجة إلى تحديد الميزة التنافسية للمعهد. وشددت أيضا على الحاجة إلى إنشاء آليات لتنسيق السياسات من أجل تنفيذ منهاج العمل وخطط العمل الإقليمية. وذكرت أن الدورة الحالية يمكن أن تتيح فرصة لبدء هذا التنسيق.

٣٣ - وأشارت أيضا إلى أن شعبة النهوض بالمرأة واللجان الإقليمية تتعامل، في إطار ولايتها، مع الحكومات وأن الدور الحفاز للمعهد حاسم في تنسيق أعمال المؤسسات الأكاديمية، والمراكز البحثية، والمنظمات غير الحكومية، لا سيما المنظمات التي تعمل في مجال قضايا الجنسين.

٣٤ - وأشارت المديرية بالنيابة إلى علاقة المعهد باللجان الوطنية، مؤكدة أهمية مواصلة التعاون وتعزيزه لكفالة مراعاة الخصائص المحددة الإقليمية في برنامج عمل المعهد. وقالت إنه في حين تسمح الميزانية البرنامجية المقترحة للمعهد بإقامة تعاون محدود مع اللجان الوطنية، فإن هذه المسألة ينبغي أن تناقش في المداولات القادمة.

٣٥ - وطلب المجلس من المديرية بالنيابة أن تشرح كيف يتصور المعهد اضطلاعاً بأنشطته المزمعة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الإدارية. فأشارت بصورة محددة إلى بعض المسائل المتعلقة بشأن وظيفة كبير الموظفين الإداريين ووظائف شاغرة أخرى. ولاحظت ممثلة وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة قلق أعضاء المجلس بشأن وظيفة كبير الموظفين الإداريين وأعربت عن رغبتها في أن تطمئن المجلس إلى أن الإدارة بصدد اتخاذ خطوات لتصحيح الحالة دون إبطاء.

٣٦ - وأوضحت المديرية بالنيابة أن هذه المسائل تتصل مباشرة بنطاق ولايتها وبمستوى المسؤولية التي تضطلع بها في المعهد. وأشارت إلى أنها تضطلع بمسؤولية كاملة ولكنها لا تضطلع بسلطة كاملة. وأوضحت أنه في حين أن مديرية المعهد مخولة سلطات الأمين العام، فإن مركزها التعاقدى لدى المعهد فريد في نوعه ولا يعطيها سلطة اتخاذ بعض الإجراءات. وتتمثل نتيجة أخرى لهذه الحالة في صعوبة تعيين موظفين مؤهلين لشغل الوظائف الشاغرة في المعهد.

٣٧ - وطلب المجلس معلومات أيضاً بشأن قاعدة البيانات الببليوغرافية والقائمة البريدية وقائمة الخبراء للمعهد. وأبلغت المديرية بالنيابة المجلس أن الاستفادة من هذه النظم في شكلها الحالي غير ممكنة إلا بقدر محدود كمرشد فيما يتعلق بإقامة اتصالات مع المراكز والمؤسسات البحثية ذات الصلة. وقد كان من شأن محدودية قواعد البيانات أن أعاقَت أيضاً المعهد عن تحديد خبراء استشاريين أكفاء.

٣٨ - ولاحظ المجلس مشاركة المعهد النشطة في البلد المضيف. وأعرب عن ترحيبه بهذه المبادرة، واستفسر عن كيفية توسيع نطاق أثرها لصالح البلدان النامية الأخرى. وأوضحت المديرية بالنيابة أن هذه الأنشطة اضطلع بها على أساس تجريبي ولا تترتب عليها أي آثار مالية بالنسبة للمعهد. وأشارت إلى أن ردود فعل المشاركين المحليين كانت مشجعة إلى حد بعيد، وأن المعهد يقوم حالياً بإعداد تقرير موحد ليقدم إلى المجلس في دورته القادمة على أمل القيام بأنشطة مماثلة في بلدان أخرى بالتعاون مع اللجان الوطنية وبدعم من المؤسسات ذات الصلة.

٣٩ - وأكدت المديرية بالنيابة على أهمية التعاون فيما بين الوكالات. وأشارت إلى مبادرة الأمين العام الخاصة بإنشاء كلية لموظفي الأمم المتحدة في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو. وشرحت ممثلة المركز الغاية والأهداف الأساسية لمشروع السنوات الخمس وهي: مساعدة المنظمة على الوفاء على نحو أفضل بالطلبات الحالية والمتنوعة المقدمة إليها في المسائل المتعلقة بشؤون السلام والأمن والشؤون الإنسانية وشؤون حقوق الإنسان؛ ومساعدة منظومة الأمم المتحدة على مواجهة تحديات المستقبل الجديدة والهائلة؛ وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين شركاء المنظومة؛ ومساعدة منظمة الأمم المتحدة على تلبية النداءات المطالبة بالإصلاح والمساءلة والمرونة. أما من حيث الجمهور، فقد تم تحديد فئتين مترابطتين ارتباطاً وثيقاً وإن كانتا متميزتين -- وهما موظفو منظومة الأمم المتحدة في جميع الرتب، وشركاء وطنيون مختارون يشاركون في أنشطة منظومة الأمم المتحدة.



٤٠ - وأضافت قائلة إنه استنادا الى تحليل للبحوث والاحتياجات، فإن المناهج الدراسية التي يجري إعدادها تعالج حفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام؛ وحل المنازعات، وإدارة الأزمات؛ وإدارة التنمية، والدراسات الإنمائية؛ والحكم، والديمقراطية، وحقوق الإنسان؛ ومنهجيات وتكنولوجيات التدريب الجديدة؛ وإدارة وتنمية الموارد البشرية.

٤١ - وشددت ممثلة مركز تورينو التابع لمنظمة العمل الدولية على أهمية مواصلة التعاون مع المعهد لكفالة إدماج البعد المتعلق بنوع الجنس إدماجا كاملا في المناهج الدراسية التي يجري إعدادها. وأشارت إلى أن المشروع يهدف إلى استخدام منهجيات تدريب مبتكرة لتحسين أنشطته في مجال الاتصال، وتطرق، لذلك إلى إمكانية تركيب نظام اتصال بالفيديو يربط بين المعهد والمركز.

#### رابعاً - ربط مراكز التنسيق في شبكة

٤٢ - نظر المجلس، في جلسته الثالثة المعقودة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦، في البند ٦ من جدول الأعمال الخاص بربط مراكز التنسيق في شبكة.

٤٣ - وكان معروضا على المجلس، لدى مناقشته لهذا البند من جدول الأعمال، الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (INSTRAW/BT/1996/R.3 و Corr.1)، وورقتا غرفة اجتماع (INSTRAW/BT/1996/CRP.1 و Add.1، و INSTRAW/BT/1996/CRP.6)، والوثيقة INSTRAW/BT/1996/INS.6. وقد قدمت منسقة برنامج البحث والتدريب للمعهد نظرة عامة موجزة على العناصر التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند إقامة الشبكة، ونوقشت علاقات عمل المعهد مع مراكز التنسيق.

٤٤ - وقد حددت المنسقة بعض العوامل التي أثرت على مستوى وجودة علاقات العمل بين المعهد ومراكز التنسيق التابعة له. وأشارت إلى أمور منها أن مراكز التنسيق تتناول أنواعا متفاوتة من الاهتمامات وأهداف العمل، وأنها تتفاوت في درجات الحصول على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، وأن بعضها يحصل على موارد مالية أقل مما تحصل عليه المراكز الأخرى.

٤٥ - وأشارت إلى أنه، سعيا لتعزيز شبكة مراكز التنسيق، قدمت بعض الاقتراحات إلى المجلس في دورتيه الثالثة عشرة والخامسة عشرة، لكنه نظرا للحالة المالية للمعهد، لم يكن بالمستطاع تخصيص مبالغ كافية لهذه الجهود. فضلا عن ذلك، أدرجت بعض الاقتراحات في الميزانية البرنامجية المقترحة للمعهد للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لتعزيز تعاون المعهد مع مراكز التنسيق. وذكرت أنه، لتحقيق الفائدة الكاملة من هذه الشبكة، يتعين على المعهد، جنبا إلى جنب مع المجلس، أن يقوم بتحليل الهيكل بأكمله والاستراتيجيات المقترحة التي أعدها المعهد.

٤٦ - وخلال المناقشات التي تلت ذلك، أكد المجلس على أهمية وضع توجيه واضح بشأن دور مراكز التنسيق. وذكرت المديرية بالنيابة أن ذلك هو بالفعل من القضايا التي ناقشتها لجنة التحقيق الاستراتيجي في مؤتمر المرأة. وقامت رئيسة المجلس في ذلك الحين، وقد حضرت الاجتماع مع مراكز التنسيق في المؤتمر، بإبلاغ المجلس بنواحي المحدودية التي أعربت عنها مراكز التنسيق في مجال تحسين علاقتها مع المعهد. ووضعو تأكيداً قوياً على أمور منها الحاجة إلى ترجمة وثائق المعهد إلى اللغات الأخرى لجعلها مفيدة لإقامة الشبكة الدولية.

٤٧ - وقدمت عدة توصيات، من المجلس ومن ممثلة اللجان الإقليمية، بشأن تعزيز علاقات عمل المعهد مع مراكز التنسيق. وأكد المجلس على أهمية إعداد كتيب يحدد مهام مركز التنسيق والتعاون المتبادل الذي يترتب على ذلك. كما أوصي بأن يشجع المعهد مراكز التنسيق على حضور أنشطة المعهد التي تعقد في منطقة كل منها، مما قد يتيح لهذه المراكز فرصة لإقامة بعض الأنشطة المشتركة. وأيد ذلك الرأي ممثل مركز تورين التابع لمنظمة العمل الدولية، فقال إن المعهد يمكن أن ينظر في دعوة مراكز التنسيق إلى الحلقات الدراسية الإقليمية حيث يجري اختبار مجموعات المعهد للمواد التدريبية، بوصف ذلك طريقة لتعريفها على مواد المعهد، كي تستطيع هذه المراكز بدورها المساعدة على نشرها.

٤٨ - وفيما يتعلق باقتراح توفير أموال ابتدائية لمراكز تنسيق مختارة، أوضحت المديرية بالنيابة أن الاختيار سيكون على أساس اقتراحات مقدمة من مراكز التنسيق. وسيضع المعهد مبادئ توجيهية لتقديم الاقتراحات بناء على مبادئ المعهد التوجيهية الخاصة بإطار البحث والتدريب وسيأخذ في الاعتبار الواجب الأولويات الإقليمية التي تحددها اللجان الإقليمية. ورجت المجلس أن ينظر في تخصيص أموال إضافية لمشروع الأموال الابتدائية بغية توسيع عدد مراكز التنسيق التي يمكن أن تستفيد من هذا المشروع، ووافق المجلس على ذلك.

٤٩ - وفيما يتعلق باقتراح إحداث نشرة إخبارية للمعهد خاصة بمراكز التنسيق أو قسم دائم في "أنباء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة"، ذكر موظف المعهد المسؤول عن هذا الموضوع أنه تم في الماضي تجريب تخصيص قسم دائم، لكن هناك صعوبات في الحصول على إسهام من مراكز التنسيق في ذلك القسم من النشرة الإخبارية هذه.

٥٠ - وبالإشارة إلى طلب وجه إلى المعهد من معهد المرأة العربية - الأمريكية، ورد فيه اقتراح بإمكانية التعاون مع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، تم إبلاغ المجلس بما سبق من اتصالات أجراها هذا المعهد مع المعهد الدولي من أجل النهوض بالمرأة. وعلى نحو أكثر تحديداً، دعت المديرية بالنيابة للمعهد الدولي من أجل النهوض بالمرأة لتكون المتكلم الضيف في مؤتمر أقامه معهد المرأة العربية - الأمريكية، عُقد في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في موضوع "بعد بيجين". وقالت المديرية بالنيابة إن المعهد الدولي سيدرس إمكانية التعاون مع معهد المرأة العربية - الأمريكية.

٥١ - ولدى تقديم وثيقة تحتوي على ترشيح قدمته حكومة النمسا ترشح فيه وزارة شؤون المرأة في النمسا لتكون مركز تنسيق، قامت المديرية بالنيابة بإبلاغ المجلس بأن النمسا لم تكن مانحة منتظما للمعهد الدولي، لكن حكومة النمسا ساهمت في عام ١٩٩٥ وأعلنت تعهدا بالمساهمة بالنسبة لعام ١٩٩٦. ووافق المجلس بالتزكية على هذا الترشيح ورحب بالوزارة بوصفها مركز اتصال جديد للمعهد.

٥٢ - وفيما يتعلق بطلب من منظمة روسية غير حكومية ترغب في أن تصبح مركز تنسيق، أوصى المجلس بأن يتابع المعهد مسألة هذا الطلب ويقدم الوثائق ذات الصلة إلى المجلس في دورته المقبلة.

٥٣ - وبشأن مسألة أخرى، أثنى ممثل مركز تورين التابع لمنظمة العمل الدولية على مجموعة المعهد الدولي للمواد التدريبية الخاصة بالإحصاءات المتعلقة بالجنسين، التي يجري وضع صيغتها النهائية، واقترح أن ينظر المعهد الدولي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في إمكانية الاستعمال المشترك للمواد المعدة لمجموعة التدريب بشأن السكان، التي يقوم المركز بإعدادها من أجل صندوق الأمم المتحدة للسكان. ورحب المجلس بتلك المبادرة.

#### خامسا - تمكين المرأة

٥٤ - ناقش المجلس، في جلسته الثالثة المعقودة في ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦، في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، الجوانب الموضوعية للعناصر البرنامجية المقترحة وما يقابلها من اعتمادات في الميزانية بالنسبة للبرنامج الفرعي الخاص بتمكين المرأة في المجالين الاقتصادي والسياسي، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال. وكان معروضا على المجلس الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (INSTRAW/BT/1996/R.3 و Corr.1 و 2) والوثائق INSTRAW/BT/1996/CRP.2 و CRP.3 و CRP.6.

٥٥ - ولدى عرض هذه المسألة، أشارت منسقة برنامج المعهد للبحث والتدريب أولا إلى الوثيقة INSTRAW/BT/1996/CRP.2، بشأن آمال الإدماج الاقتصادي وتنمية المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد تضمنت الوثيقة وصفا أكثر تفصيلا لاقتراح بإجراء دراسة بحثية عن هذا الموضوع، على النحو الذي يظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وذكرت المنسقة أن الأهداف الرئيسية للدراسة البحثية المقترحة هي تقييم نطاق التفريق بين الجنسين في ظل نظام مناطق تجهيز الصادرات؛ وتقييم أثر هذه المناطق في آمال تنمية المرأة؛ وأخيرا تفهم الأثر الإجمالي للتغيرات الهيكلية التي تنشأ عن اتفاقات التجارة الحرة على عملية التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. وقد وضع المشروع في الأصل بحيث يضم آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، لكن نظرا للقيود المالية، اشتملت الميزانية المقترحة على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها مرحلة أولى.

٥٦ - وكان من المقترح أيضا في إطار البرنامج الفرعي بشأن تمكين المرأة تنظيم حملة دولية لتحسين حصول المرأة على الائتمانات، وهو ما يرد وصفه في الوثيقة INSTRAW/BT/1996/CRP.3. وشرحت المنسقة

الأساس المنطقي لهذا الاقتراح وصلته بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦) وحصيلة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥. وقالت إنه نظرا لأن هذا الاقتراح يؤدي إلى طريقة جديدة لتعزيز تمكين المرأة الاقتصادي ونظرا لأن تنظيم وتحقيق الحملة يتطلبان تعاونا وثيقا مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والحصول على أموال من خارج الميزانية الأساسية للمعهد، فإنه ينبغي للمجلس أن ينظر في إمكانيات هذه الحملة من الناحيتين التنظيمية والمالية على السواء. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن نقاط التعقيد في ميدان الدراسة، التي تحتاج إلى خبرة خاصة في هذا الميدان.

٥٧ - وفي أثناء المناقشة، لاحظ المجلس أهمية البحث المقترح بشأن أثر الإدماج الاقتصادي على آمال تنمية المرأة ومسائل حقوق الإنسان ذات الصلة، لا سيما في بعض المناطق النامية التي تواجه تغيرا هيكليا اقتصاديا، مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٨ - غير أن أعضاء المجلس أعربوا أيضا عن شعورهم ببعض نواحي القلق إزاء اتخاذ هذه الاقتراحات طابعا مفاهيميا، لا سيما الاقتراحات المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم يسبق أن أدخلت في الأنشطة العامة للمعهد، خصوصا لأن عددا من الوكالات قامت بالفعل أو تقوم حاليا بأعمال بشأن هذا الموضوع. وفي ضوء تعقيد هذه المسائل، رأى أعضاء المجلس أن المعهد ينبغي أن يعيد صياغة بعض الاقتراحات التي ستناقش في دورة المجلس القادمة. كما أشار بعض أعضاء المجلس إلى أن هناك بالفعل مجموعات ضخمة من البيانات والمعلومات عن هذه المسألة في معظم البلدان، لا سيما في آسيا. وتم التأكيد على أهمية جمع هذه المواد ومواءمتها لدى تصميم منهجية بحثية للعنصر البرنامجي. فضلا عن ذلك، جرى الإعراب عن مشاعر قلق إزاء التغطية الجغرافية للدراسة، وخصوصا اختيار البلدان المشتركة في البحث وعددها. واقترح أحد أعضاء المجلس أن المعهد قد يرغب في توجيه مزيد من التركيز إلى البلدان الأفريقية بالنسبة لهذا النشاط البحثي بالذات، والاستفادة من الخبرة المحلية المتاحة في هذه المنطقة.

#### سادسا - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

١٩٩٦-١٩٩٧

٥٩ - في الجلسات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة المعقودة في ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦، وفي إطار البند ٧ من جدول الأعمال، قدمت المديرية بالنيابة الميزانية البرنامجية المقترحة للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ كيما ينظر فيها المجلس. وقد كان معروضا على المجلس الوثائق التالية:

(أ) INSTRAW/BT/1996/R.3 و Corr.1 and 2

(ب) INSTRAW/BT/1996/CRP.1

(ج) INSTRAW/BT/1996/CRP.5؛

(د) INSTRAW/BT/1996/CRP.6؛

(هـ) INSTRAW/BT/1996/INF/6.

٦٠ - وصرحت المديرية بالنيابة بأن من الجدير بالذكر أن المعهد لم ينج من الصعوبات المالية التي تؤثر على منظومة الأمم المتحدة في مجموعها. وهذه الصعوبات قد اضطرت المعهد الى الالتزام بقيود صارمة عند وضع ميزانيته البرنامجية لفترة السنتين. وبناء على الإيرادات الحالية، يلاحظ أن الميزانية المقترحة تتوخى استخدام الرصيد الراهن في الصندوق الاستئماني فضلا عن الإيرادات من عام ١٩٩٦، مما يعني ترك الإيرادات المتعلقة بعام ١٩٩٧ كاحتياطي لفترة السنتين المقبلة.

٦١ - وبغية تيسير تحليل هذا البند، اقترحت المديرية بالنيابة أن تقدم التعليقات اللازمة بشأن الوثيقة INSTRAW/BT/1996/CRP.5، "التعاون المشترك بين الوكالات فيما بين المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وهيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة".

٦٢ - وأشارت ممثلة مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية الى التعاون بين المعهد والمركز، الذي أتي، من بين ما أتي به، بالمجموعات التدريبية: "المرأة والإمداد بالمياه والمرافق الصحية" (١٩٨٧)، وطبعة مستكملة في عام ١٩٩١؛ و "المرأة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة" (١٩٩٠)؛ و "المرأة وإدارة البيئة والتنمية المستدامة" (١٩٩٠). وقالت إن هذه المجموعات واردة في فهرس منشورات المركز، واقترحت أن يقوم المعهد بإدراجها ضمن منشوراته البحثية ومواده التدريبية على شبكة "Internet". وبغية التوسع في عملية الترويج لهذه المواد، اقترحت أيضا الأخذ بنهج ذي منحنيين: بيع هذه المجموعات للمؤسسات البيئية ذات الصلة، واستخدامها في الحلقات الدراسية التدريبية على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٦٣ - وأشارت الى الخطوات الأولية التي تتخذ على نحو مشترك بين المعهد والمركز من أجل القيام على الصعيد دون الإقليمي بتنظيم حلقات دراسية تدريبية بشأن المرأة والإدارة البيئية والتنمية المستدامة، مما يجمع الاضطلاع به في البداية في خريف عام ١٩٩٦ بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٦٤ - وذكرت أن المركز بصدد القيام في الوقت الراهن، بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان، بتنقيح كتيب عنوانه "التقارير المتصلة بحقوق الإنسان" وهو كتيب سبق إصداره في عام ١٩٩٠. ودعت المعهد الى المساهمة بتقديم اقتراحات بشأن إدخال الأبعاد المتصلة بالجنسين في هذا الكتيب، وذلك من منطلق الاستجابة لما ورد في الفقرة ٣٣٤ من خطة العمل<sup>(٣)</sup>. وطالبت أيضا بدعوة شعبة النهوض بالمرأة الى الإسهام.

٦٥ - وبينت مديرة شعبة النهوض بالمرأة أن الشعبة هي الجهاز التنفيذي للجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ورحبت المديرة بما خلص اليه المعهد من نتائج بشأن المرأة ووسائل الإعلام، وأعربت عن أملها في تقديم هذه النتائج الى لجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين، حيث سيكون هذا الموضوع بمثابة بند من البنود الأساسية. وتحدثت بشأن "الصفحة" التي توجد حاليا للشعبة على موقع "Web"، والتي أعدت من أجل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، واقترحت توسيعها وتمويلها بالتعاون مع المعهد وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وصرحت المديرة بالنيابة بأن النهوض بأعباء نضالات هذا النشاط المشترك بين الوكالات يقتضي دون شك أن ينظر المعهد في جمع أموال خارجة عن الميزانية.

٦٦ - وبالإشارة الى الميزة المقارنة لكل وكالة من الوكالات، ذكرت ممثلة اللجان الإقليمية أن ثمة ضرورة لتنظيم الأولويات، وذلك بسبب الأزمات المالية التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة. وقالت إن كل منطقة لديها الآلية الاستشارية الخاصة بها، في قالب مؤتمرات إقليمية، وإن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقوم الآن بإعداد المؤتمر القادم في عام ١٩٩٧. ومثل هذا المحفل الحكومي الدولي يوفر فرصة ملائمة للمعهد كيما يزيد من وضوح صورته أمام الدول الأعضاء وكيما يحسن من علاقاته بها. وشددت على أن المعهد بوسعه أن يستخدم اللجان الإقليمية في رصد الأنشطة الإقليمية عن كثب. وأشارت الى إمكانية وضع برامج ومشاريع مشتركة بين المعهد واللجان الإقليمية، مما سبق الاضطلاع به فيما يتصل بذلك المشروع التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا والخاص بتنظيم الأعمال وتوفير الائتمانات للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهو مشروع يمكنه أن يعتمد بالطبع على برنامج المعهد المتصل بالائتمانات.

٦٧ - وقام سفير إكوادور لدى الجمهورية الدومينيكية، الذي كان يحضر بصفة مراقب يمثل دولة من الدول الأعضاء، بالإعراب عن تقديره واحترامه لرئيسي المجلس، السابقة والحالية. وأبدى رغبة في نقل اهتمام حكومته بأنشطة المعهد المتصلة بالبرامج الإنمائية ومركز المرأة في البلد. وأعلن، بالإضافة الى ذلك، أنه يدعو المعهد رسميا الى توسيع نطاق تواجده وتأثيره في بعض البرامج لدى حكومته. وأشار أيضا الى أنشطة معهد إكوادور للبحث والتدريب فيما يتصل بالمرأة والى الدور الحفاز الذي تضطلع به المنظمات المحلية غير الحكومية في نطاق المجتمع المدني. وذكر أن المعهد يركز على القيام في إكوادور بتنظيم حلقة دراسية وطنية عن المرأة واستخدام الموارد الطبيعية، وهي حلقة ستعقد في عام ١٩٩٦، وأعلن عن ترحيبه بمساهمة المعهد فنيا وماليا عندما تتوفر الأموال اللازمة.

٦٨ - وكرر المجلس التوصية التي اعتمدت في دورته الخامسة عشرة بشأن إنشاء موقع "Web" للمعهد من أجل تشجيع أنشطته، مع القيام، في نفس الوقت، بجعل هذا الموقع بمثابة آلية للحصول على مواد بحثية ومنشورات من عدد كبير من المؤسسات. وأشار المجلس أيضا الى احتمال تقديم اقتراح مشاريعي محدد للاتحاد الأوروبي من أجل التمويل.

٦٩ - وصرحت المسؤولة الإدارية بالنيابة بأنه، فيما يتصل بما أوصى به المجلس في دورته الخامسة عشرة بشأن شراء المعدات اللازمة لتركيب بريد الكتروني وشبكة "Internet" لدى المعهد، يلاحظ أن التركيب وتدريب موظفي المعهد سوف ينجزان بحلول نهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٦.

٧٠ - وعقب هذه الملاحظات العامة، قامت المديرية بالنيابة بلفت انتباه المجلس الى الجزء الأول من الوثيقة INSTRAW/BT/1996/R.3، الذي يتضمن اعتبارات فنية ومبادئ عامة؛ واعتبارات مالية؛ وافتراسات تتعلق بالموارد والميزانية؛ وعناصر لوضع استراتيجية لجمع الأموال، مما يشمل إطار الميزانية البرنامجية للمعهد.

٧١ - وبعد ذلك، قدمت الجزء الثاني من الوثيقة السالفة الذكر، كيما ينظر فيه المجلس، وهذا الجزء يتعلق بجهاز رسم السياسات بالمعهد، أي مجلس الأمناء، وتفاعله مع المعهد وهيئة إدارته. وقالت إن تحليل دور لجنة التخطيط الاستراتيجي مجمل في الوثيقة INSTRAW/BT/1996/R.4/Add.1.

٧٢ - وبشأن الاتجاه الوارد في قرار الجمعية العامة ١٦٣/٥٠ بالنسبة لتقارير المعهد المقدمة الى اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة، طالبت بمزيد من التفاعل النشط بين أعضاء المجلس وحكومة كل منهم. وبوسع أعضاء المجلس أن يحيطوا حكوماتهم علما بأنشطة المعهد، وذلك مع قيامهم، كلما أمكن، بإحاطة البعثات الدائمة لكل منهم في نيويورك وجنيف. ومن شأن هذا النهج أن ييسر من تحسين تفهم أعمال المعهد وأن يعزز أي إجراء يتصل بأنشطة جمع الأموال.

٧٣ - وقد كانت هناك آراء واعتبارات كثيرة. واتفق المجلس على أن بوسعه أن يقدم المشورة اللازمة الى مديرية المعهد فيما يتصل بطرائق جمع الأموال. وهو لا يمكنه، مع هذا، أن يشارك في أي نشاط بالتحديد. ووافق المجلس على أن توفير استراتيجية شاملة لجمع الأموال يقتضي إعداد مجموعة واضحة من المبادئ التوجيهية من جانب مديرية المعهد. وأقر المجلس الاقتراح المتعلق بتوظيف خبير استشاري/اخصائي لتحضير هذه الاستراتيجية.

٧٤ - وأشار المعهد الى أن المسؤولية الرئيسية للمديرية تتمثل في جمع الأموال، لا في تناول الأنشطة اليومية للمعهد. ومن ثم، فقد أوصى بإنشاء وظيفة "مديرية بالنيابة". ومن شأن من تضطلع بهذه الوظيفة أن تتولى المسائل الفنية والإدارية بالمعهد في نطاق توجيهات المديرية.

٧٥ - وأوصى المعهد بالنظر في اتخاذ تدابير جديدة، من قبيل بيع خدمات استشارية وبيانات بحثية ومنشورات، واستحداث أنشطة مولدة للدخل، كما هو وارد في المادة ٦-٦ من النظام الأساسي للمعهد.

٧٦ - ونظر المجلس في مسألة إمكانية تمثيل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المجلس، وخلص الى نتيجة مفادها أن الوقت الراهن لا يتلاءم مع البت في هذه المسألة. وثمة آليات بعينها يمكن

توحيها من أجل توسيع نطاق تأثير المعهد، من قبيل تشجيع القيام بربط شبكي لمراكز التنسيق في المنطقة.

٧٧ - وعقب هذه الملاحظات الصادرة عن جهاز رسم السياسات، أشارت المديرية بالنيابة الى أن كفاءة استمرارية برنامج عمل المعهد وميزته المقارنة تقتضي قيام المعهد باستحداث تفاعل أكثر دينامية مع اللجان الإقليمية. وبغية تشجيع نشاط المعهد وتواجده، يلاحظ أن ثمة خياراً ممكناً في هذا الصدد قد يتضمن افتتاح مكاتب للاتصال بمختلف المناطق.

٧٨ - لاحظ المجلس الزيادة في مخصصات الميزانية للوحدة المسؤولة عن برنامج أنشطة الإدارة والتنظيم التنفيذي. وأوضحت المديرية بالنيابة أن الزيادة ناجمة عن رفع رتبة وظيفة واحدة ونقل وظائف أخرى إلى الوحدة من الوحدة الفرعية للوثائق الخاضعة للإشراف المباشر للمدير.

٧٩ - وأضافت أن توزيع الوظائف الذي ينعكس في تكوين ملاك الموظفين الموافق عليه لفترة السنتين السابقة لم تعد صالحة للاحتياجات الحالية للمعهد. والمبدأ الذي استند إليه في نقل الوظائف من وحدة إلى أخرى في الجدول التنظيمي هو ضرورة أن تظهر بصورة صحيحة الوظائف المتصلة بالوحدات المختلفة والمتعلقة بها على وجه التحديد بغية تمكين المعهد من انجاز برنامج عمله.

٨٠ - وذكر أحد أعضاء المجلس أنه ينبغي للمعهد أن يسعى إلى توشي حلول طويلة الأجل فيما يتعلق بملاك الموظفين، تتجاوز المشاكل المؤقتة والحلول القصيرة الأجل.

٨١ - وأعربت المديرية بالنيابة عن تقديرها لأداء مكتب الاتصال في نيويورك. وردا على استفسارات المجلس بخصوص مصروفات الإيجار في نيويورك، أوضحت المديرية بالنيابة أن إيجار الأماكن ليس أقل تكلفة في نيويورك. وذكرت الظروف غير المستقرة للمكتب، وخاصة الأماكن المحدودة المتاحة له.

٨٢ - وأبلغت المجلس بأن مكتب الاتصال، نظرا لتكوينه الحالي، غير قادر على الاشتراك في كل الاجتماعات والأنشطة - وخاصة الاجتماعات المشتركة بين الوكالات - التي تعقد على مستوى مديري أو رؤساء المنظمات. وتتسم بعض الاجتماعات بأهمية فائقة، خاصة حين تُتخذ فيها قرارات متعلقة بالتفاعل بين الوكالات وبتكامل البرامج وآليات التنسيق. ولا يتسنى لموظفي الفئة الفنية في مكتب الاتصال إلا حضور بعض الاجتماعات.

٨٣ - واستجابة لذلك، أيد المجلس تعزيز مكتب الاتصال بإعادة تصنيف وظيفة واحدة في الفئة الفنية من ف-٣ إلى ف-٤ ونقل وظيفة برتبة ف-٢ من سانتو دومينغو إلى نيويورك.



٨٤ - وبخصوص النقص في أماكن العمل لمكتب الاتصال، عرضت مديرة شعبة النهوض بالمرأة على المعهد أن يستخدم غرفة الاجتماع التابعة للشعبة، حسب الاقتضاء، وحين تكون متاحة.

٨٥ - وقالت ممثلة اللجان الإقليمية إن مكتب الاتصال التابع للجان الإقليمية في نيويورك لديه مكتب مجهز تجهيزاً جيداً ومكتبة بها وثائق مرجعية قيمة جداً وسيرحب بالمعهد إن هو رغب في استخدامها. وأضافت أنها ستتولى إبلاغ موظفي مكتب الاتصال بذلك.

٨٦ - ذكرت المديرة بالنيابة بعض الانشغالات التي أعربت عنها الدول الأعضاء بخصوص جدول موظفي المعهد وعدم التوازن فيما بين وظائف الفئة الفنية ووظائف فئة الخدمات العامة. وأشارت إلى المناقشات المطولة التي أجراها المجلس بالفعل، في دورته الخامسة عشرة والتوصيات التي اعتمدها. وامتنالا لتلك التوصيات، يتضمن مخطط الميزانية البرنامجية، المقدم إلى المراقب المالي للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مقترحاً يتعلق بفئة الموظفين الوطنيين، وهو مقترح لم تتم، لسوء الحظ، الموافقة عليه. وقد أبديت ملاحظات عديدة تتعلق بهذه المسألة. وبخصوص مسألة رفع رتب الوظائف من فئة الخدمات العامة إلى الفئة الفنية، أوضحت مديرة شعبة النهوض بالمرأة أن هذه الحالة، مع أنها قد تكون تسببت، بالفعل، في قدر من عدم التأكد ومن القلق لموظفي المعهد، فإنها لم تكن نتيجة لقرار تعسفي إذ أن الأمانة العامة للأمم المتحدة اتبعت قاعدة راسخة تمام الرسوخ لتصنيف الوظائف كان لها تأثير على الترتيبات المتخذة بشأن الموظفين في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٨٧ - وفي معرض تقديم أنشطة المعهد المقترحة في مجالات البحث والتدريب والإعلام والاتصال والوثائق لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، أوضحت منسقة البحث والتدريب في المعهد أن الأساس المنطقي لمقترح البحث والتدريب يستند إلى توصيات من مجلس أمناء المعهد في دورته الخامسة عشرة ومن لجنة التخطيط الاستراتيجي في اجتماعها غير الرسمي المعقود في بيجين. وهو يشمل أيضاً توصيات المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة حديثاً ولا سيما التوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين.

٨٨ - وقدمت وصفا موجزا للأهداف والمنهجيات في كل عنصر من عناصر البرنامج التي يتضمنها برنامج العمل المقترح.

٨٩ - وعرضت أنشطة أخرى متصلة بالبحث والتدريب، ومن بينها التحضيرات للمؤتمر الدولي للبحث والتدريب بشأن قضايا الجنسين، الذي وافق المجلس في دورته الخامسة عشرة على أن يستضيفه في عام ١٩٩٧ المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية. وعرضت ممثلة منظمة العمل الدولية بايجاز مجال تركيز المؤتمر، وقالت إنه سيجرى بصورة مشتركة الاضطلاع بأنشطة جمع الأموال. ورحب المجلس بمشاركة المعهد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية، الموئل الثاني، (اسطنبول، حزيران/يونيه ١٩٩٦). وطلبت المنسقة من المجلس أن ينظر في الجوانب المالية والعملية لتلك الأنشطة في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٩٠ - وذكرت أيضا أن المعهد أصبح يدرج على نحو متزايد مفهوم حقوق الإنسان في برنامج عمله الموضوعي المقترح. وشددت على أن تلك الحقوق ستكون مدرجة في بروتوكولات واتفاقيات إدارة الشؤون الدولية ذات الطابع الملزم قانونا للدول التي تصدق عليها أو تنضم إليها. ومن خلال لفت الانتباه إلى حقوق الإنسان، يسعى المعهد، في نفس الوقت، إلى المساهمة في المناقشة بشأن عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتقسيم والترابط القائم فيما بينها، وكذلك في استنباط آليات إدراج منظور الجنسين في أعمال الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وأضافت أن هذه المسألة مطروقة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

٩١ - وبالإشارة إلى وحدة الإعلام والاتصال والوثائق، قالت إن نطاق أنشطة تلك الوحدة، رغم أنها تبدو كيانا منفصلا، يتحدد في إطار الإدارة التنفيذية ووحدة البحث والتدريب.

٩٢ - ويتمثل أحد الأنشطة الهامة التي يقترحها المعهد لفترة السنتين المقبلة في صياغة استراتيجية للعلاقات العامة من أجل زيادة التعريف بالمعهد وتوسيع نطاق العنصر الخارجي في أعمال البحث والتدريب التي يضطلع بها. ويشمل ذلك أيضا تحسين وتنويع الانتاج الداخلي لمنشورات المعهد وترجمتها إلى الأسبانية والفرنسية.

٩٣ - وأشارت إلى أن المجلس قد أعرب عن القلق لكون البلدان الأفريقية قد أُهملت إلى حد ما في نطاق أنشطة البحث والتدريب التي يضطلع بها المعهد. وقد أكد المجلس من جديد أهمية إدراج مفهوم الجنسين - أي التركيز على المرأة والرجل كليهما - في المنهجيات المصممة لأنشطة البحث والتدريب المقترحة.

٩٤ - ولاحظت المديرية بالنيابة أن جميع برامج المعهد تنطوي ضمنا على منظور للجنسين، لكن المعهد يركز على المرأة لأنها موضوع اهتمامه الرئيسي.

٩٥ - واستجابة لطلب المجلس تقديم تعليقات على أنشطة المعهد المقترحة في مجال التدريب، وبناء على طلب من المديرية بالنيابة، قدم موظفون تابعون للمعهد معلومات عن عناصر التدريب في برامج محددة.

٩٦ - ولدى النظر في الأنشطة المقترحة في ميادين البحث والتدريب والإعلام والاتصال والوثائق، أجرى المجلس مداولات بشأن كل موضوع وفقا للتسلسل الذي تم به تناول تلك المواضيع في الوثيقة INSTRAW/BT/1996/R.3.

٩٧ - وفي إطار البرنامج الفرعي الأول، تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا، في البرنامج المتعلق بالبحث والتدريب، ناقش المجلس عنصري البرنامج ووافق عليهما. وقد نوقش عنصر البرنامج الأول المتعلق بالأثر المترتب على التكامل الاقتصادي بالنسبة لآفاق تنمية المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

بالاقتراح مع البند ٨ من جدول الأعمال. وقرر المجلس أنه ينبغي إعادة صياغة عنصر البرنامج لمراعاة الأعمال والدراسات ذات الصلة المتاحة بالفعل حاليا. وقرر أيضا أنه ينبغي، لدى مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة، رفض هذا المقترح والمشاريع الأخرى المقترحة وهنا بتوفر تمويل خارجي. وبالإضافة إلى ذلك، شجع المجلس المعهد على إجراء مشاورات مع الوكالات/المنظمات التي تضطلع حاليا ببعض الأعمال بخصوص هذا الموضوع.

٩٨ - وفيما يتعلق باقتراح إعداد كتيب عن حقوق الانسان (الوارد في المرفق الثاني للوثيقة INSTRAW/BT/1996/R.3) فقد قرر المجلس إرجاء النظر فيه.

٩٩ - وبخصوص عنصر البرنامج الثاني المناقش في إطار البرنامج الفرعي الأول المتعلق بالمرأة في مناصب اتخاذ القرارات والقيادة، استفسر المجلس عن محتوى الأنشطة المقترحة ومنهجية البحث التي سيتم تطبيقها. ورأى المجلس أن المعهد يجب أن يكون في الطليعة في مجال استنباط المنهجيات الابتكارية وتحسين فرص وصول المرأة إلى السلطة. ويجب تغيير النهج التقليدي المتمثل في قصر التركيز على المرأة، وذلك نظرا لكون الحواجز والمشاكل التي تحد من مشاركة المرأة في صنع القرار وتولي القيادة تنطوي على علاقات السلطة فيما بين الجنسين. وأكد المجلس على أهمية مقارنة فرص وصول كل من المرأة والرجل إلى السلطة، وينبغي مراعاة ذلك لدى تصميم منهجية البحث. ووافق المجلس على مخصصات الميزانية لعنصر البرنامج.

١٠٠ - قُدمت مقترحات عديدة متعلقة بإدراج الطفلة في أجزاء من برنامج عمل المعهد، وفقا للفقرة ٣٣٤ من منهاج العمل.

١٠١ - وافق المجلس على جميع عناصر البرنامج الواردة في البرنامج الفرعي، المرأة والبيئة والتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس أن مجموعة العناصر التدريبية "النساء وإدارة البيئة والتنمية المستدامة" ينبغي أن تُترجم إلى الأسبانية والفرنسية وأنه ينبغي تخصيص أموال لذلك الغرض.

١٠٢ - ذكر المجلس أن المساهمات العينية من خلال تقديم خدمات الترجمة والطباعة يمكن أن تكون طريقة لمعالجة هذه المسألة وأن تسهيل، في الوقت نفسه، عملية جمع الأموال. وبعد تقديم توضيح تفصيلي، طلبت المديرية بالنيابة أن يوافق المجلس على تعيين سكرتيرة تعمل باللغات الثلاث لتلبية احتياجات المعهد في عمله اليومي لترجمة الوثائق والمراسلات، وعلى تعيين مترجم داخلي يعمل على أساس التفرغ غير الكامل.

١٠٣ - وافق المجلس على جميع عناصر البرنامج الواردة في البرنامج الفرعي الثالث، المرأة ووسائل الإعلام والاتصالات.

١٠٤ - ووافق المجلس على جميع عناصر البرنامج الواردة في البرنامج الفرعي الرابع، الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا الجنسين، والبرنامج الفرعي الخامس، الأنشطة الأخرى المتصلة بالبحث والتدريب.

١٠٥ - وفيما يتصل بالأنشطة المقترحة في البرنامج المتعلق بالإعلام والاتصال والوثائق، طلب المجلس معلومات عن بعض المسائل. وقدمت المديرية بالنيابة تعليقات عامة وقدم موظفون عاملون بالوحدة معلومات تكميلية.

١٠٦ - وفيما يتعلق بالأنشطة المقترحة في البرنامج المتعلق بالدعم الإداري والبرنامجي، طلب المجلس توضيحا بشأن بند وارد في الجداول ٢ و ٣ و ٤ و ٥ بالميزانية البرنامجية المقترحة (INSTRAW/BT/1996/R.3)، وهو "الوظائف المؤقتة". وأوضحت الموظفة الإدارية بالنيابة أن المعهد ليس له وظائف دائمة إذ ينص نظامه الأساسي على أن كل الوظائف يجب أن تتم تغطية تكاليفها من الميزانية المعتمدة لفترة السنتين، وبالتالي فهي مؤقتة بطبيعتها.

١٠٧ - طلب المجلس توضيحات بخصوص "إيجار وصيانة المباني في سانتو دومينغو"، إذ أن المبنى والمرافق التابعة له، حسب علم المجلس، هبة من حكومة الجمهورية الدومينيكية. وأوضحت المديرية بالنيابة في ردها أن المبنى والمرافق هبة قُدمت إلى المعهد في وقت توقيع الاتفاق مع البلد المضيف. وليست نفقات الإيجار متصلة بمقر المعهد بل هي مصروفات إيجار مكتب الاتصال في نيويورك. وبالتالي فإن البند ينبغي أن يصبح: "إيجار المعدات وصيانة المقر". وستُجرى التعديلات اللازمة تبعاً لذلك، على النحو المبين في الفقرة ٩٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

١٠٨ - وافق المجلس على جميع عناصر البرنامج المتعلقة بالوحدة والواردة في البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦.

١٠٩ - استعرض المجلس أيضاً الأنشطة البرنامجية المقترحة المرهونة بتوفر تمويل خارجي. ووافق المجلس على كل المقترحات، وقد أبدت الملاحظات التالية:

(أ) بالإشارة إلى البرنامج الفرعي ١ المتعلق بحولية لحقوق الإنسان للمرأة والوارد في إطار برنامج البحث والتدريب تحت عنوان "التمكين الاقتصادي والسياسي"، أشار المجلس بإعادة صياغة المقترح تمشياً مع التعليقات العامة التي أبدتها المجلس أثناء المناقشة بشأن تمكين المرأة:

(ب) وفيما يتعلق باختيار بلد إفريقي للدراسة المقترحة بشأن منهجية إجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستخدام الكلس، أعلن المجلس أنه سيناقش المشروع ويقدم مقترحات ملموسة:

١١٠ - وعقب الموافقة على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، أبرزت الرئيسة انشغالات المجلس إزاء الحالة المالية للمعهد. وأشارت إلى أن المجلس قد أوصى في دورته الخامسة عشرة بشغل الوظائف الشاغرة في أقرب وقت مستطاع. وقالت مديرة شعبة النهوض بالمرأة، استجابة لطلب بأن تعلق على هذه المسألة، إن الوظائف الشاغرة تدرج في نطاق السلطة المفوضة للمديرة بالنيابة من الأمين العام، على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للمعهد ووفقاً للقواعد والأحكام ذات الصلة في النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة.

١١١ - وبخصوص بند تكوين ملاك الموظفين ومسائل أخرى، استفسر المجلس بشأن مقترح إلغاء خمس وظائف من فئة الخدمات العامة. وأوضحت المديرة بالنيابة أن العناصر اللازمة لتحليل ذلك تكمن في تناقص التبرعات، وتعليقات المانحين في مؤتمرات إعلان التبرعات، وطبقات إعادة التشكيل الواردة في العديد من قرارات الجمعية العامة. فضلاً عن ذلك، أوضحت المديرة بالنيابة أن التقييم الذي أجري بشأن المعهد في شباط/فبراير ١٩٩١ بتكليف من وزارات خارجية فنلندا والنرويج وهولندا قد أبرز عدم التوازن في جدول موظفي المعهد حيث كانت أغلبية الوظائف في فئة الخدمات العامة. وأشارت إلى اعتبارات عديدة تناولها تقريرها إلى مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية لعام ١٩٩٦، وهو تقرير قد عُمم على عضوات المجلس لعلمهن.

١١٢ - وأبرزت المديرة بالنيابة أنه تم الاضطلاع بعملية نقل الوظائف وإعادة تحديد مهامها قبل تقرير عدد الوظائف التي يمكن إلغاؤها دون إعاقة قدرة المعهد على الأداء. وقد تم الخلوص إلى أن عدة من وظائف الدعم يمكن أن ينجزها شخص واحد بدلاً من شخصين. وقد نظرت المديرة بالنيابة، بعناية، قبل تقديم المقترح، في الآثار المترتبة عليه، وذلك بغية اتخاذ قرار موضوعي في حدود بارامترات الفعالية التي يطالب بها المجلس والمانحون.

١١٣ - وطلبت المديرة بالنيابة إلى المجلس أن يوافق على إدراج آلية لتعويض الموظفين المتضررين. وإذا وافق المجلس على هذا المقترح، سيوجه طلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة على نحو ما تم في طلب المشورة المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ - أي طلب أن يدفع مرتب شهر واحد للموظفين الذين عملوا في المعهد أقل من ثلاث سنوات ومرتبات ثلاثة أشهر لمن عملوا أكثر من ثلاث سنوات.

١١٤ - وافق المجلس بعد ذلك على إلغاء الوظائف الخمس وأوصى بشدة أن يتم دفع تعويض للموظفين وفقاً لمقترح المديرة بالنيابة.

١١٥ - وأعلمت المديرة بالنيابة المجلس بشأن العديد من موظفي المعهد الذين تم تصنيف وظائفهم في فئة الخدمات العامة والذين ينجزون مهام تنطوي على مستوى من المسؤولية أعلى مما تنطوي عليه وظائفهم. وأشارت إلى أن المجلس أوصى في دورته الخامسة عشرة بأن يلتزم المعهد المشورة من مكتب

إدارة الموارد البشرية بغية إدراج ثلاث من وظائف المعهد في فئة الموظفين الوطنيين. ولاحظت كذلك أن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لم يوافق على المقترح.

١١٦ - أوضحت الموظفة الإدارية بالنيابة أن موظفي المعهد، وفقا للنظام الأساسي للمعهد، يعينون بعقود محددة المدة وأن خدماتهم مقصورة على العمل في المعهد. ولذلك فإن موظفي المعهد يعتبرون مرشحين خارجيين ولا يحق لهم، بهذه الصفة، أن يشاركوا في الامتحانات التي تنظم لتمكين موظفي فئة الخدمات العامة من الارتقاء إلى الفئة الفنية.

١١٧ - قالت ممثلة وكيل الأمين العام، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، إن منظومة الأمم المتحدة لها آلية يمكن بواسطتها لموظفي فئة الخدمات العامة أن يسعوا إلى الانتقال إلى الفئة الفنية من خلال امتحان تنافسي (امتحانات فئة الخدمات العامة إلى الفئة الفنية). وأشارت إلى العدد ٢٨٢ من نشرة الأمين العام المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ الذي يتضمن مبادئ توجيهية جديدة بشأن التدابير الخاصة التي تمكن النساء العاملات في فئة الخدمات العامة بالأمانة العامة من الانتقال إلى الفئة الفنية. وطلبت مديرة شعبة النهوض بالمرأة تزويدها بالمعلومات الملائمة عن حالة المعهد، وعرضت تقديم المسألة إلى المكتب المعني في مكتب إدارة الموارد البشرية للنظر فيها، إذا وافق المجلس على ذلك. وبالإشارة إلى فئة الموظفين الوطنيين، أوضحت أن هذه الفئة لا توجد داخل منظومة الأمم المتحدة إلا في مراكز الأمم المتحدة للإعلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات أخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

١١٨ - ونوقشت بالتفصيل العملية والإجراءات المتصلة بإعلان الوظائف الشاغرة وبالتعيين.

١١٩ - طلب المجلس إشراكه في عملية تحديد الشروط العامة الواجب توفرها في المرشحين لشغل مختلف الوظائف الشاغرة، وذلك خاصة، في ضوء حاجة المعهد إلى الخبرات في مجالي البحث والتدريب. ووافق المجلس على مساعدة المديرية بالنيابة في تلك المهمة.

#### سابعاً - استنتاجات

ألف - برنامج العمل الشامل للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

١٢٠ - أعرب المجلس عن ارتياحه للعمل الذي قام به المعهد في تنفيذ برنامج عمله لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ورحب المجلس بنتائج اشتراك المعهد في الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. كما أثنى المجلس على مشاركة المعهد النشطة في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي المؤتمر نفسه. وعلاوة على ذلك، أثنى المجلس على المديرية بالنيابة وعلى الموظفين عامة، لتفانيهم والإنجازات التي حققوها على الرغم من المصاعب التي واجهوها خلال السنوات الماضية.

١٢١ - أحاط المجلس علما مع الارتياح بقرار الجمعية العامة ١٦٣/٥٠ المتعلق ببرنامج العمل الموضوعي للمعهد، وأحاط علما أيضا بمحتويات القرار ١٦٢/٥٠. كما أحاط المجلس علما بالقرار ٢٠٣/٥٠ بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٢٢ - وأحاط المجلس علما مع التقدير بأن المعهد، امتثالا للقرار ١٦٣/٥٠، سيبدأ في تقديم تقاريره إلى اللجنة الثانية للجمعية العامة بشأن بنود جدول الأعمال المتصلة بأنشطة البحث والتدريب للمعهد.

١٢٣ - وأحاط المجلس علما بتقرير وتوصيات لجنة التخطيط الاستراتيجي في اجتماعها الثالث المعقود في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٢٤ - ورحب المجلس بتعيين السيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، كممثل خاص للأمين العام لدى المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

١٢٥ - ورحب المجلس بتعيين السيدة روزاريو غرين مستشارة خاصة للأمين العام بشأن قضايا الجنسين، وطلب إلى المعهد أن يقيم تعاونا وثيقا مع مكتبها.

١٢٦ - وهنأ المجلس أيضا أنغيلا كنف على تعيينها مديرة لشعبة النهوض بالمرأة.

١٢٧ - وأعرب المجلس عن تقديره للسيد جي تشاوجو، وكيل الأمين العام، إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، والسيد غيدو بيرتوتشي، والموظفة التنفيذية، للدعم المتواصل الذي يقدمونه للمعهد.

١٢٨ - ورحب المجلس بمشاركة المعهد في الأنشطة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي سيعقد في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وأوصى بأن تثار في المؤتمر الاعتبارات المتعلقة بالمراحل المختلفة لدورة حياة المرأة ولا سيما تلك المتصلة بالمسنات.

١٢٩ - وذكر المجلس أنه ينبغي لبرنامج عمل المعهد أن يواصل تركيزه على المجالات التي اكتسب فيها المعهد خبرة مثل تمكين المرأة السياسي والاقتصادي، والإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا الجنسين، والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، وإدارة المياه والنفايات، ومصادر الطاقة المتجددة، وتيسير الحصول على الائتمان، والمرأة ووسائل الإعلام، والمسائل المتصلة بفئات مختلفة من السكان وخاصة النساء المسنات والمشرذات واللجنات والمهاجرات وأن يحدد الأولويات في تلك المجالات. كما اقترح أيضا إدراج الطفلة كمجال ذي أولوية.

١٣٠ - وطلب المجلس أن يقوم المعهد بتحديث تقنيات الاتصال المتاحة له بغية الاستفادة من شبكة الانترنت ومن البريد الالكتروني. واقتُرح لهذا الغرض، أن يبذل المعهد جهوداً لإنشاء شبكة عالمية وأن يشارك فيها.

١٣١ - وأكد المجلس على أهمية تعزيز آليات الاتصالات والربط الشبكي بين المعهد وجهات الاتصال التابعة له واقتُرح زيادة المبلغ المخصص للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لتوسيع نطاق تعزيز الأنشطة المشتركة.

١٣٢ - وأكد المجلس من جديد ضرورة أن يجد المعهد سبلاً فعالة لتوزيع منشوراته من أجل زيادة التعريف بالمعهد.

١٣٣ - وأوصى المجلس بتعزيز التعاون بين المعهد، واللجان الإقليمية وشعبة النهوض بالمرأة ولا سيما في المسائل المتصلة بتنفيذ توصيات منهاج عمل بيجين على الصعيد الإقليمي. وأعرب المجلس عن قبوله، مع التقدير، للعرض الذي قدمته اللجان الإقليمية للتعاون مع المعهد في تنفيذ برامج إقليمية مشتركة.

١٣٤ - وأوصى المجلس بأن يقوم المعهد، امتثالاً لولايته المتعلقة بالبحث والتدريب، بخطوات لتناول المجالات الاثني عشر ذات الأهمية الحاسمة، المدرجة في منهاج عمل بيجين والمتصلة ببرنامجه للبحث والتدريب. كما اعترف المجلس بمساهمة المعهد في الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة ١٩٩٦-٢٠٠١، وفي أعمال فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة.

١٣٥ - وأعرب المجلس عن ارتياحه للتعاون الوثيق القائم بين المعهد ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية ولتنظيم الحلقات الدراسية التدريبية المشتركة المعتمزة عقدها في ١٩٩٦. وأحاط المجلس علماً بقرار الأمين العام إنشاء كلية لموظفي الأمم المتحدة بمركز تورين التابع لمنظمة العمل الدولية، وأيد توصية تطبيق خبرات المعهد في مجالي البحث والتدريب بشأن قضايا الجنسين في إعداد المواد التدريبية للكلية.

#### باء - المسائل المتعلقة بالتنفيذ والميزانية

١٣٦ - أوصى المجلس بشدة وبالإجماع بأن تعيّن المديرية بالنيابة مديرة برتبة مد - ٢ في أسرع وقت، وللفترة المغطاة بالميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٣٧ - ووافق المجلس أيضاً وأوصى بشدة بأن تمدد عقود موظفي المعهد، استناداً إلى كفاءاتهم، حتى نهاية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.



١٣٨ - وأوصى المجلس بإعادة إنشاء وظيفة برتبة مد - ١ لأداء مهام المديرية بالنيابة. وستشمل المهام الجديدة الأعمال العادية الموضوعية والإدارية والإشرافية، حسب ما تقتضيه العمليات الشاملة للمعهد، وتنفيذ برنامج الأنشطة. ولا يترتب على إعادة الوظيفة الأصلية آثار مالية على الميزانية العامة التي وافق عليها المجلس لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٣٩ - ووافق المجلس على التكوين الجديد لملاك موظفي الوحدة الإدارية، وهو يتضمن إعادة تصنيف الوظيفة التي يشغلها الموظف الإداري من ف - ٥ إلى ف - ٣. وأعرب المجلس من جديد عن قلقه الشديد لكون المسألة المتعلقة بالموظف الإداري السابق لم تحل بعد.

١٤٠ - وأوصى المجلس بأن يقوم المعهد بالمشاورات الضرورية مع السلطات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة لتقديم تعويض، بالشكل المناسب، للموظفين الذين سيتركون المعهد نتيجة إلغاء خمس وظائف في فئة الخدمات العامة.

١٤١ - وقرر المجلس أن تنفيذ عنصر البرنامج ١-١، الأثر المترتب على التكامل الاقتصادي بالنسبة لاحتمالات مستقبل تنمية المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ينبغي أن يكون مرهونا بتوفر التمويل الخارجي، وقرر تحويل الأموال التي خُصصت في الأصل للبرنامج إلى جملة بنود إنفاق منها:

(أ) ترجمة مجموعة أدوات التدريب بشأن المرأة وإدارة البيئة والتنمية المستدامة إلى الإسبانية والفرنسية؛

(ب) مخصصات كافية للتعاقد مع مترجمين إلى اللغتين الإسبانية والفرنسية، حسب الاقتضاء، لترجمة المراسلات العامة والمواد والوثائق للمعهد؛

(ج) مخصصات كافية لتوفير المواد والمعدات للوحدة الفرعية المعنية بالوثائق: جهاز عرض الشرائح الشفافة، وجهاز عرض متنقل، ومايكروفيش، وغير ذلك؛

(د) مخصصات كافية للحصول على مواد للبحوث الببليوغرافية؛

(هـ) رصد اعتمادات لتنفيذ الناتج ١ في إطار مشروع تحليل الآثار المترتبة في مجال السياسات على قياس وتقييم العمل بدون أجر، على النحو المبين في الفقرة ٧ من المرفق ٢ للوثيقة  
INSTRAW/RT/1996/R.3؛

(و) مخصصات كافية لتمكين المعهد من المشاركة في استخدام تقنيات الاتصالات وتيسير الوصول إليها؛

(ز) زيادة متواضعة في المخصصات الأصلية تحت بند الخدمات الاستشارية للإدارة والتنظيم التنفيذيين بغية تأمين الحصول على أفضل خبرة ممكنة لدى تعيين اخصائي في جمع الأموال والتكاليف المتصلة بذلك.

١٤٢ - وأوصى المجلس بتعزيز مكتب اتصال المعهد في نيويورك بنقل وظيفة برتبة ف - ٢ لموظف البرنامج من وحدة الإعلام والاتصال والوثائق إلى مكتب الاتصال.

١٤٣ - قام المجلس بإجراء تقييم شامل للوضع المالي لاحتياطي المعهد. ونظرا لانخفاض مستوى التبرعات المسجل خلال فترة السنتين الماضية، فقد أكد المجلس على حاجة المعهد المستعجلة للقيام بجهد نشط وقوي في جمع الأموال لكفالة توفر تدفق كاف من التبرعات إلى صندوقه الاستثماراني. ولذلك فقد أذن المجلس للمدير بالنيابة بأن تستعين بخدمات خبير استشاري عالي المؤهلات لتحديد وتصميم استراتيجيات لجمع الأموال تقوم مديرة المعهد بتنفيذها.

١٤٤ - وأحاط المجلس علما مع التقدير بالتقرير عن حالة المعهد المالية وميزانيته ووافق على الميزانية البرنامجية المقترحة الواردة في الوثيقتين INSTRAW/BT/1996/R.3 و Corr.1 و Corr.2، بالصيغة المعدلة خلال الدورة.

#### ثامنا - تنظيم الدورة

##### ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١٤٥ - عقدت الدورة السادسة عشرة لمجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في مقر المعهد في سانتو دومينغو في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦. وعقد المجلس سبع جلسات.

١٤٦ - وافتتحت الدورة رئيسة المجلس الأستاذة الز بوسيتل - كوستر، التي رحبت بجميع عضوات المجلس، ولا سيما العضوة الجديدة إستر م. أشتون، والعضوات بحكم مناصبهن، وبالمراقبين المبعجلين الذين يمثلون الدول الأعضاء وممثلي الوكالات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة والوكالات غير الداخلية فيها. وأعربت عن تعازي المجلس لأسر ضحايا حادث الطائرة المفجّع الذي وقع بالقرب من بويرتو بلاتا يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٤٧ - وأحاطت الرئيسة المجلس علما بأن الأمين العام، قد اختار نيتين ديساي، وكيل الأمين العام، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، ليكون ممثلا خاصا له. وقد تعذر على السيد ديساي الحضور لأسباب مالية، ولكنه اختار أنجلا كينغ، مديرة شعبة النهوض بالمرأة، لتكون ممثلة له. وباسم المجلس، أعربت أيضا

عن شكرها لـجي تشاوجو، وكيل الأمين العام، إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وممثل الأمين العام لدى المجلس في الدورات الماضية، لما قدمه من دعم نشط للمعهد، ولغيدو بيرتوتشي وحنيفة مزوي. وأشارت الرئيسة إلى أن روزاريو غرين، المستشارة السياسية الخاصة للأمين العام، ومستشارته لشؤون قضايا الجنسين، قد دُعيت للاشتراك في دورة المجلس السادسة عشرة ولكنها لم تتمكن من الحضور.

١٤٨ - وأوضحت الرئيسة أن المعهد اشترك على مدار عام ١٩٩٥ في ثلاثة أحداث رئيسية للأمم المتحدة: ونشر عددا ضخما من الكتب والكتيبات والنشرات والملصقات وبعدين من "أنباء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة"، ونظم عددا من الأحداث الخاصة وأفرقة المناقشة والمؤتمرات الصحفية؛ وأقام اتصالات جديدة. وأشارت إلى أن هذه الأنشطة كلها قد تحققت بالرغم من الشواغل الموجودة في جميع المناصب العليا تقريبا.

١٤٩ - وقالت رئيسة المجلس إن صورة المعهد قد تحسنت. وأشارت إلى أن الحالة المالية بقيت سليمة وأن مانحين جددًا أبدوا اهتماما في الآونة الأخيرة بأعمال المعهد. وأعربت عن امتنانها للموظفين والمديرة بالنيابة لكل ما اضطلعت به وأنجزته من مهام منذ تعيينها.

١٥٠ - وبعد ذلك قامت السيدة كينغ، ممثلة وكيل الأمين العام، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بمخاطبة المجلس فأشارت إلى أن الأمم المتحدة لا تزال تريد للمعهد أن يكون قويا ومنتجا، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٣/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وإلى أن الإدارة مستعدة لمساعدة المعهد في الاستجابة لإعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(٣)</sup>. وأوضحت أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة كان شديد الطموح فيما يتعلق بالبرامج الرامية إلى إدخال المنظورات المتعلقة بالجنسين في التيار العام لأعمال الأمم المتحدة برمتها، ومنظومتها من المؤسسات، والحكومات والمجتمع المدني.

١٥١ - وأبرزت أدوار شعبة النهوض بالمرأة (الفقرات ٣٢٧-٣٢٨ من منهاج العمل)، والمعهد (الفقرة ٣٣٤)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الفقرة ٣٣٥)، وكلها أدوار تستهدف ضمان أن يكون إدخال قضايا الجنسين في التيار العام للأعمال عن طريق تحليل السياسات والبحث والتدريب والدعوة والأنشطة التنفيذية لإعمال منهاج العمل.

١٥٢ - وعبرت أيضا عن ثنائها على مديرة المعهد بالنيابة وموظفيه لما قاموا به من أعمال.

١٥٣ - وقامت ممثلة البلد المضيف، غلوريا ميلان لوغو، وكيالة وزارة خارجية الجمهورية الدومينيكية للشؤون الاقتصادية، وممثلة وزير الخارجية، بالترحيب بأعضاء مجلس الأمناء وسائر الممثلين الدوليين لدى الجمهورية الدومينيكية.

١٥٤ - وأبرزت الدور الهام الذي يقوم به المعهد بصفتها المعهد الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي يعمل في مجال البحث والتدريب لتشجيع النهوض بالمرأة عن طريق تحليل العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في العملية الإنمائية. وأشارت إلى أنه تم التسليم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، من بين مؤتمرات أخرى، بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون المشاركة الكاملة للمرأة. وقالت إن الجمهورية الدومينيكية مقتنعة تماما بالمساهمة الهامة التي يقدمها المعهد من أجل قيام مجتمع أكثر انصافاً للمرأة والرجل، يخلو من التمييز والعنف والظلم. وعبرت عن الفخر الذي تشعر به الجمهورية الدومينيكية لتوفيرها مقراً للمعهد في سانتو دومينغو منذ عام ١٩٨٣، وأعادت تأكيد التزامها الدائم بدعم أعمال المعهد.

١٥٥ - وتكلمت جاكلين مالاغون، بصفتها عضواً بحكم منصبها، فرحبت بالمجلس وأعربت عن أسفها لعدم تمكنها من الترحيب شخصياً بوكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وطلبت نقل تحياتها إليه.

١٥٦ - وأعربت عن امتنانها لرئيسة المجلس وأعضائه للجهود التي بذلت في تعزيز المعهد وانعاشه طوال السنوات الثلاث الماضية. وأعربت أيضاً عن تقديرها لحكومة هولندا لدعمها النشاط لبرنامج عمل المعهد. وأثنت على ما تقوم به المديرية بالنيابة من أعمال، وذكرت أنه ليس من قبيل المبالغة القول إن ما أبدته من صفات الدينامية والقيادة وقت الشدائد والقيود الخارجية والداخلية قد أنقذت المعهد. وأعربت كذلك عن امتنانها لخوليا تافاريس دي الفاريز.

١٥٧ - وأشارت إلى قرار الجمعية العامة ١٦٣/٥٠ الذي أوكلت فيه الجمعية العامة إلى المعهد مهمة تقديم التقارير إلى اللجنة الثانية بالإضافة إلى اللجنة الثالثة. وذكرت أن تنفيذ هذه المسؤولية الهامة الجديدة يتطلب من المعهد أن يعتمد على ما يكفي من الموارد المالية والبشرية. وباسم حكومتها، طلبت مزيداً من المعلومات عن تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس الأمناء في دورته الخامسة عشرة<sup>(١)</sup> بشأن ترتيبات التوظيف.

١٥٨ - وأوصت السيدة مالاغون بأن يوجه المعهد انتباه مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل الثاني، إلى حالة المسنات، ولا سيما المسنات المهاجرات واللجئات واللاتي يعشن في مناطق ريفية. واقترحت أيضاً إجراء تحليل لأثر الكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر على الظروف المعيشية للمسنات في جميع أنحاء العالم.

١٥٩ - واختتمت كلمتها بالتأكيد على دور المعهد ودور المرأة في مكافحة الفقر، وأعربت عن استمرار التزام حكومتها بالتعاون في هذا الشأن وبتقديم دعمها الكامل للمعهد. وأخيراً، طلبت إيراد النص الكامل لكلمتها كمرافق التقرير النهائي لمجلس الأمناء للمعهد عن دورته السادسة عشرة.

١٦٠ - وألقت المديرية بالنيابة بياناً افتتاحياً رحبت فيه، باسم المعهد وموظفيه، بأعضاء مجلس الأمناء وهنأت السيدة كينغ على منصبها الجديد كمديرة لشعبة النهوض بالمرأة. وعبرت عن تقديرها لحي تشاوجو وغيدو بيرتوتشي وحنيفة مزوي لما قدموه من مساهمات للمعهد. وأعربت أيضاً عن امتنانها لرئيسة المجلس لما قدمته من جليل الدعم وحسن المشورة.

١٦١ - ووجهت انتباه المجلس إلى محتويات قرار الجمعية العامة ١٣٥/٣١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، الذي أيدت فيه الجمعية العامة إنشاء المعهد، وبذلك فقد صدقت على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨ (د-٦٠) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٧٦، الذي قرر فيه المجلس إنشاء المعهد كهيئة مستقلة تحت إشراف الأمم المتحدة وتوسم في المعهد تقديم مساهمة ضخمة في النهوض بالمرأة. وشددت على أن السنوات العشرين الماضية المليئة بالعمل الشاق كانت سنوات مثمرة.

١٦٢ - وأبرزت المساهمة الهامة التي قدمتها مؤتمرات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢ في مجال التحليل الجدي لحالة الموارد الطبيعية والبيئة؛ واستئصال شأفة الفقر؛ والنمو السكاني؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والحالة المزعزعة لحياة المرأة. وقالت إن معاهد البحث ينبغي أن تركز على تقديم حلول صائبة تتيح لجميع الفئات الاجتماعية التمتع بالكرامة والانصاف والسلام، وفقاً لموضوع مؤتمر بيجين.

١٦٣ - وأشارت إلى أن البحوث المتصلة بالمرأة تمثل عملية طويلة وصامتة، سواء على صعيد الفكر أو على صعيد الرأي العام والصعيدين المؤسسي والسياسي. وأوجزت بعض المشاكل المحددة الناجمة عن تدهور البيئة وكيفية تأثيرها على حياة المرأة، وشرحت برنامج المعهد في ذلك المجال. وقدمت تحليلاً مختصراً لقضايا أخرى تتصل ببرنامج عمل المعهد في مجالات التمكين السياسي والاقتصادي، وتكنولوجيا الاتصالات، والاحصاءات، والمؤشرات المتعلقة بالجنسين. وأشارت إلى أن خبرة المعهد في مجالات العمل المذكورة تنطوي على ميزة نسبية في الامتثال للولايات التي أنشئ المعهد من أجل النهوض بها.

#### باء - الحضور

١٦٤ - حضر أعضاء المجلس التالية أسماؤهم الدورة. بيلار اسكاريو رودريغز - سبتييري (اسبانيا)، إستر أشتون (بوليفيا)، سلما أكونر (تركيا)، إلز بوستيل - كوستر (هولندا)، ريناتا سايمانيسكا - زوتشوفسكا (بولندا)، وسودارسونو (اندونيسيا)، غيل سوندرز (جزر البهاما)، فاطمة بن سليمان عسار (المغرب)، احسان عبد الله القبشاوي (السودان)، نويلي كانغوي (بوركينافاسو).

١٦٥ - وحضر أيضاً أعضاء المجلس بحكم مناصبهم التالية أسماؤهم: ممثلة وكيل الأمين العام، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، التي مثلت أيضاً شعبة النهوض بالمرأة؛ وممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ممثلاً عن جميع اللجان الإقليمية؛ وممثلة البلد المضيف (الجمهورية الدومينيكية) ومديرة المعهد بالنيابة.

١٦٦ - وحضر الدورة أيضا ممثلوا إكوادور وإيطاليا وتركيا ومالطا والمكسيك، وممثلو المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنسقة شؤون المرأة في الجمهورية الدومينيكية.

#### جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٦٧ - قام المجلس، في جلسته الأولى، وفقا للمادة ٧ من نظامه الداخلي، بانتخاب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيسة: غيل سوندرز (جزر البهاما)

نائبة الرئيسة: سلما أكونر (تركيا)

المقرر: سودارسونو (اندونيسيا)

١٦٨ - وقد شكرت الرئيسة المنتخبة الجديدة أعضاء المجلس على انتخابها وأعربت عن التزامها بالوفاء بتوقعاتهم في توجيه مناقشات المجلس في دورته السادسة عشرة. وأبرزت الدور الخاص والفريد الذي يقوم به المعهد في منظومة الأمم المتحدة، وأشارت الى أن كلا من منهاج عمل بيجين، والجمعية العامة في دورتها الخمسين، قد أقر بالولايتين المتميزتين للمعهد ولصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجال النهوض بالمرأة. وذكرت أن المعهد يحتاج في نهوضه بولايته الى تعزيز هيكله، ولا سيما فيما يتعلق بالموظفين.

#### دال - جدول الأعمال

١٦٩ - اعتمد المجلس، في جلسته الأولى، جدول الأعمال التالي (INSTRAW/BT/1996/R.1) بتوافق الآراء:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال.
- ٣ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٤ - اجتماع لجنة التخطيط الاستراتيجي.
- ٥ - تقرير مرحلي من المديرية بالنيابة.
- ٦ - شبكات العلاقات - جهات التنسيق.
- ٧ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.
- ٨ - تمكين المرأة.
- ٩ - مسائل أخرى متصلة بعمل المعهد.
- ١٠ - موعد انعقاد دورة المجلس المقبلة.

١١ - اعتماد تقرير الدورة.

١٢ - اختتام الدورة.

١٧٠ - وفيما يتعلق بتنظيم الأعمال، طرحت الرئيسة عددا من المقترحات بشأن توزيع الوثائق، وذكرت أن البيانات التي يدلي بها أعضاء المجلس وغيرهم من المشاركين ينبغي أن تكون على أكبر قدر ممكن من الإيجاز.

هاء - موعد انعقاد دورة المجلس المقبلة

١٧١ - وافق المجلس، في جلسته السابعة المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، على أن تعقد دورته السابعة عشرة في أثناء النصف الثاني من شباط/فبراير ١٩٩٧، وفقا لما تسمح به مقتضيات جدول اجتماعات الأمم المتحدة<sup>(٤)</sup>.

واو - اعتماد تقرير المجلس عن أعمال دورته السادسة عشرة

١٧٢ - اعتمد المجلس، في جلسته السابعة المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، التقرير عن أعمال دورته السادسة عشرة (INSTRAW/BT/1996/R.4 و Add.1-6).

### الحواشي

(١) E/1995/80.

(٢) انظر "تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥" (A/CONF.177/20)، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

## المرفق

### البيان الذي أدلت به جاكليين مالاغون أمام مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في دورته السادسة عشرة

سانتو دومينغو، ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦

بمناسبة افتتاح هذه الدورة السادسة عشرة لمجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، كنت أود أن أرحب، باسم حكومة الجمهورية الدومينيكية وشعبها، بممثل الأمين العام، وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، السيد نيتين ديساي. ولكنني علمت لتوي أن السيد ديساي لا يستطيع الحضور بسبب الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة حالياً. ولذلك فإنني أعلن ترحيبي بالسيدة انجيلا كينغ، مديرة شعبة النهوض بالمرأة، التي تحضر هذا الاجتماع ممثلة للسيد ديساي. وإننا نطلب إلى رئيسة المجلس أن تقوم، عن طريق السيدة كينغ، بنقل تحياتنا الحارة إلى السيد ديساي وأن تنقل إليه أيضاً قلق حكومة الجمهورية الدومينيكية، التي تأمل ألا يؤدي غيابه إلى الإضرار بوجود المعهد أو باستقلاله، أو إلى الخروج عن ولايته.

ونود أيضاً أن نعلن ترحيبنا بأعضاء مجلس الأمناء وبالمراقبين الذين يشتركون معنا في هذه الدورة السادسة عشرة للمجلس.

ونريد أيضاً أن نشير إلى التوصية التي وضعت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بأن يقوم موظف رفيع المستوى من المكتب التنفيذي للأمين العام بتقديم المشورة إليه بشأن القضايا المتعلقة بالجنسين والعمل على ضمان تطبيق منهاج عمل بيجين في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ولقد وقع اختيار الأمين العام على روزاريو غرين وكيلة الأمين العام لتكون هي المستشارة الرفيعة المستوى التي تنهض بهذه المهمة. وستقوم السيدة غرين بتقديم المساعدة إلى الأمين العام في ضمان إدماج القضايا المتعلقة بالجنسين على نحو يتميز بالكفاءة في السياسات والبرامج المتعلقة بجميع مجالات العمل في المنظومة وأخذها في الاعتبار التام في إقامة صلات المنظومة بالمجتمع المدني. وستكون تلك المهام المتعلقة بالرصد والتنسيق جزءاً لا يتجزأ من المسؤوليات السياسية وسائر المسؤوليات الأخرى التي تتولاها السيدة غرين في المكتب التنفيذي للأمين العام.

ولقد كان بودنا أن تكون السيدة غرين حاضرة في هذه المناسبة. وتود الجمهورية الدومينيكية، بصفتها البلد المضيف، أن توصي مجلس الأمناء ومديرة المعهد بتوفير سبل التعاون معها.



ونريد أن نعرب لرئيسة المجلس عن امتناننا لما بذلته من جهود لتعزيز المعهد وتنشيطه طوال السنوات الثلاث العسيرة الماضية. كما أن امتناننا عظيم لبلدها، هولندا، لما يقدمه من دعم نشط ومستمر لبرنامج عمل المعهد.

وإننا ممتنون أيضا لنائبة الرئيسة وللمقرر لمساهمتهما بالكثير في أعمال المعهد.

وأخيرا، لا بد لنا من أن ننوه بأعمال السيدة مارتا دوينياس - لوزا، مديرة المعهد بالنيابة. وكما قالتها ببلاغة رئيسة المجلس في دورته الأخيرة، فإذا كان المعهد، رغم اجتيازه لفترة من الصعاب الهائلة، لا يزال قائما ويعمل، مقدما قائمة مشرفة من المبادرات والأنشطة، فلا شك أن الفضل يعود في ذلك الى الدينامية والتفاني غير العاديين للمديرة بالنيابة السيدة مارتا دوينياس - لوزا. وليس من قبيل المبالغة القول إنها قد أنقذت حياة المعهد بقيادتها له في هذه الفترة العصيبة.

كما كان لمشاركة المديرية بالنيابة دور جوهري في ضمان توفر الاحتياطي المالي البالغ مليون دولار الذي يحتاج إليه الصندوق الاستئماني للمعهد. ورغم القيود المفروضة بسبب ظروف خارجية وبسبب العدد الكبير من الشواغر في المناصب العليا، فقد تمكن المعهد من تنفيذ برنامج عمله الذي وافق عليه المجلس.

واسمحوا لي الآن بأن أشكر السفيرة خوليا تافاريس دي الفاريز، الممثلة الدائمة المناوبة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة وعضو اللجنة التي أنشأها فخامة رئيس الجمهورية الدكتور جواكين بالانغر لتناول المسائل المتصلة بالمعهد. وقد كان لعملها الدؤوب ولتفانيها دور حاسم في حماية سلامة النظم الأساسية للمعهد والمحافظة عليها.

إن هذه الدورة السادسة عشرة للمجلس حاسمة الأهمية لأننا نجتمع في وقت تواجه فيه الأمم المتحدة أزمة مالية حادة وتحتاج عملية إصلاح وإعادة تشكيل لا شك أنها ستؤثر على عمل وكفاءة جميع هيئاتها ومنظماتها، بما فيها تلك العاملة في مجال النهوض بالمرأة. كما أن على منظومة الأمم المتحدة أن تجد الوسائل الكافية لتنفيذ التوصيات التي انبثقت من خمسة مؤتمرات هامة عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢، لا سيما المؤتمرات المتعلقة باستئصال شأفة الفقر وتدهور البيئة، وهما مشكلتان تعملان على الحط من مستوى معيشة المرأة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية. والقضاء على هذا الاتجاه يستلزم تنفيذ تدابير قوية وفورية.

وأحد التدابير التي نود أن نوصي بها المجلس أن يقوم بتوجيه اهتمام مؤتمر المؤئل الثاني الى الأعمال الرائدة للمعهد فيما يتعلق بحالة وأوضاع المسنات، لا سيما المسنات الريفيات والمهاجرات واللاجئات. وهذا الاقتراح ينبغي أن يشمل إجراء تحليل لآثار الكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر على المسنات في جميع أنحاء العالم.

ولقد أشارت المديرية بالنيابة أثناء الدورة الخامسة عشرة للمجلس الى أن تقرير المعهد لا يجري النظر فيه إلا من جانب اللجنة الثالثة للجمعية العامة في إطار البند المعنون "النهوض بالمرأة". وذكرت المديرية بالنيابة أن ذلك يحد من قدرة المعهد على تزويد اللجان الرئيسية الأخرى للجمعية العامة بمساهمات ونتائج موضوعية مستمدة من أعمال البحث التي يقوم بها في مجالات حاسمة من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل المياه والبيئة والتنمية المستدامة وإدارة الفضلات ومصادر الطاقة المتجددة والمستوطنات البشرية والتخفيف من حدة الفقر والتصحر والهجرة الدولية والعنف ضد العاملات المهاجرات. وأشارت المديرية بالنيابة الى أن التغلب على هذه القيود يقتضي من المعهد أن يقدم تقارير الى اللجنتين الثانية والثالثة بشأن المواضيع المتصلة ببرامجه من أجل تحسين الأحوال والتفاعل فيما بينها. وقد اقترحت الرئيسة أن ينظر المجلس في امكانية وضع توصية في هذا الشأن. ووافقت الجمعية فيما بعد على هذه التوصية في قرارها ١٦٢/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي رأينا أن ذلك شكّل مساهمة قوية لا شك أنها ستشجع النهوض بالمرأة. على أنه لا بد من الإشارة الى أن هذه المسؤولية الجديدة تتطلب موارد بشرية ومالية كافية.

وقد ساهمت المشاركة الدينامية والموضوعية للمعهد في نجاح المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومحفل المنظمات غير الحكومية. ونحن ننتظر باهتمام الكراسة التي يعكف المعهد على إعدادها والتي ستعرض الأهداف والنتائج الرئيسية فضلا عن الخلاصات وأهم التوصيات التي خرجت من الأحداث الخاصة وأفرقة العمل التي نظمها المعهد في المؤتمر والمحفل.

لقد درسنا التقرير المرحلي الذي أعدته المديرية بالنيابة عن الأعمال التي تم الاضطلاع بها فيما يتعلق ببرنامج العمل لعام ١٩٩٥. ويجدر بالتنويه حجم الأعمال التي استطاع المعهد النهوض بها ونوعيتها، مع مراعاة انخفاض عدد ما هو متاح من الموظفين الفنيين، والشواغر العديدة في الرتب الإدارية، والموارد المالية المحدودة التي رهن تصرفه. ونود أن نعبر عن ثنائنا مرة أخرى على مديرة المعهد بالنيابة وموظفيه لما أبدوه من كفاءة وتفان في تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المجلس في دورته الرابعة عشرة.

على أنه من المهم التأكيد على أن الافتقار الى فريق إداري كاف أمر لا يمكن قبوله، حيث أن ذلك يضر بتنفيذ ولاية المعهد وتطويرها.

وبالتالي فإن حكومتنا شديدة الاهتمام بمعرفة التدابير التي اتخذت لتنفيذ التوصيات التالية الصادرة عن المجلس:

(أ) تعيين مديرة في أسرع وقت ممكن، امتثالاً للولاية التي ينص عليها قرار الجمعية العامة ١٦٣/٤٩ (٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)؛

(ب) الانتهاء في أسرع وقت ممكن من عملية تعيين رئيس لوحدة البحث والتدريب ورئيس لوحدة الإعلام والاتصالات والوثائق، ورئيس للشؤون الإدارية والمالية؛

(ج) الطلب الى مكتب تنظيم الموارد البشرية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة أن يطبق فئة الموظفين الوطنيين على ثلاث وظائف يشغلها موظفون مؤهلون للمعهد؛

(د) دراسة فئات ومرتبات جميع موظفي فئة الخدمات العامة ورفع مستواها حسب اللزوم.

ولسوف نتقدم بملاحظات محددة بشأن هذه التدابير وغيرها من التدابير المتصلة بالأمر متى فرغ المجلس من دراسة قضايا البرنامج المقابلة. ونحن ننتظر باهتمام دراسة مشروع الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ التي تتضمن تكوين جدول موظفي المعهد.

وكما جاء في تقرير الأمين العام بشأن أنشطة المعهد (A/50/538)، فإن لأنشطة المعهد أهميتها الحاسمة إذا كان للأمم المتحدة أن تنهض برسالتها في التخفيف من حدة الفقر. ولقد أشار مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الى الدور الهام للمعهد، بصفة خاصة، وللمرأة، بصفة عامة، في مكافحة الفقر.

واسمحوا لي أن أشير الى أن الفصل السادس من منهاج العمل، المتعلق بالترتيبات المالية، يشدد على تنفيذ المنهاج بالكامل وبصورة ذات كفاءة، بما في ذلك الالتزامات المضطلع بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات السابقة للأمم المتحدة ويطالب بالالتزام السياسي بتوفير الموارد البشرية والمالية من أجل تمكين المرأة.

وختاماً نود أن نؤكد للأمم المتحدة وللمجلس الأمناء اهتمامنا المستمر بالنهوض بالمرأة، وتعاوننا الكامل لتحقيق هذه الغاية، ودعمنا القوي للمعهد.

وباسم الحكومة والشعب الدومينيكي وبالأصالة عن نفسي أرجو لكم النجاح في مناقشاتكم مع أطياب تمنياتنا بإقامة سعيدة في سانتو دومينغو.

— — — — —